الفصل السابع

تقاسم القوى في عالم متعدد القطبية

خلال الـ ١٥ – ٢٠ سنة القادمة، سيكون للولايات المتحدة تأثير على كيفية تطور النظام الدولي أكثر من أى جهة دولية فاعلة أخرى، وستكون هى الأولى بين متساوين في هذا النظام، ولكن ستكون أقل قوة مما كانت عليه لعدة عقود مضت في ظل عالم متعدد الأقطاب، نظرا للتراجع النسبي لاقتصادها ولقوتها العسكرية، وقد تشهد رغبة وقدرة الولايات المتحدة للعب دورها القيادي قيودا ناتجة عن مزيد من التردي لأوضاعها الاقتصادية والعسكرية.

التطورات في بقية العالم بما فيها التطورات الداخلية في عدد من الدول الرئيسية – خاصة الصين وروسيا – ستكون محددة للسياسات الأمريكية. عالم من الصراعات النسبية القليلة مع عدد من القوى الرئيسية سيمهد الطريق نحو نظام متعدد الأقطاب، ستكون فيه الولايات المتحدة الأولى ضمن متساوين، ولكن سيظل دورها القيادي في قضايا الإرهاب واستخدام أسلحة نووية.

١. من المرجح أن يظل الطلب على قيادة الولايات المتحدة قوياً، وإنكماش القدرات:

رغم تزايد المشاعر المعادية للولايات المتحدة خلال العقد الماضى، فإنه من المحتمل أن يستمر النظر إليها باعتبارها الموازن الاقليمي والمظلة الأمنية في منطقة الشرق الأوسط واسيا، من جراء القلق المتزايد من قوة الصين وإيران النووية.

ستواصل دول أخرى السعي إلى القيادة الأمريكية الجديدة في مسائل الأمن الأخرى مثل التغير المناخي (مثل تشجيع الصين والهند للحد من انبعاثات

الكربون)، وأسلحة الدمار الشامل (الحد من انتشارها، والقضاء عليها، والردع ضد استخدامها، والتخفيف من أثار استخدامها)، وقضايا الإرهاب.

٢. علاقات جديدة وتعديل شراكات قديمة:

يشير النظام العالمي متعدد الأقطاب بشكل متزايد إلى عدد كبير من الجهات المؤثرة، بما فيها فاعلين غير دوليين، وسيكون على الولايات المتحدة والقوي الأخرى منافستها، بالإضافة إلى أنه يشير إلى زيادة التوترات على نطاق الموارد والتجارة، وزيادة من فرص تقاسم الأعباء، وتنشيط المؤسسات العالمية والمتعددة الجوانب.

سيظل تركيز كل من الصين والهند حتى عام ٢٠٢٥ على التنمية، والاستفادة من فوائد النظام الدولى الحالى دون السعى إلى إحداث تغير جذري فيه، إلى أن يأتى الوقت الذى تكون فيه بكين ونيودلهي في مواقع تسمح لهم بوضع قواعد جديدة لنظام دولي جديدة.

إذا استمر النمو الاقتصادي للقوي البازغة بمعدلاته الحالية، فإنها ستسعى إلى المحافظة على مساحات واسعة من الاستقلال في ممارسة النفوذ الاقليمي بعيدا عن الولايات المتحدة، وفى علاقاتها بالولايات المتحدة، غير إن الانهيار الاقتصادي خاصة في الصين يمكن أن يصعد من النزعة القومية، ويزيد من التوتر مع القوي الأجنبية بما فيها الولايات المتحدة.

التحديات الداخلية الأوربية، ولاسيما في مجال الأمن، يمكن أن تحد من قدرتها على لعب دور أكبر على الصعيد العالمي. مزيد من القلق الأوربي بشأن الإرهاب وعودة روسيا، يمكن أن يزيد من الانفاق على الدفاع وزيادة القدرة على العمل الموحد. مزيد من المصالح مع اقتصاديات الشرق الأوسط ودول المغرب مع مزيد من التطور الاجتماعى يزيد من احتمالية لعب أوروبا دوراً داعماً للإستقرار.

الاتجاهات الحالية تشير إلى أن روسيا لها مصلحة مباشرة في تحدي ما تراه على على أنه سيطرة أمريكية على النظام الدولى أكثر من أى قوة بازغة

أخرى. اقتصاد اكثر تنوعا وطبقة متوسطة أكثر استقلالا واعتماد على خبرات وتكنولوجيا واستثمار أجنبى لتطوير موارد الطاقة يمكن أن تغير المسار الروسي، ولكن انتقال مبكر لطاقة بديلة عن الوقود الحفري قد يضعفها.

في الشرق الأوسط من المرجح أن تظل الولايات المتحدة المهيمن الأكبر، ولكن قوي جديدة وخاصة الأسيوية والأوروبية قد تسعى إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية بروابط سياسية في المنطقة. دور المنظمات غير الحكومية سيزداد بما يتناسب مع زيادة الاحتياجات الإنسانية وسيكون المجتمع الدولى بما فيه الولايات المتحدة أكثر اعتمادا عليها في تخفيف أعباء الإغاثة الإنسانية.

المشاعر العدائية للولايات المتحدة في تناقص

على مدي العقود الماضية فإن سمعة الولايات المتحدة في الخارج كانت متقلبة، فمن أمريكا القبيحة في الخمسينات، إلى احتجاجات واسعة النطاق بشأن فيتنام في الستينات والسبعينات، ومناهضة نشاطها النووي في أوربا في الثمانينيات، غير أن معادة الولايات المتحدة شهدت طفرة خلال هذا العقد، فما بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٧ صارت صورتها اقل إيجابية، وتم انتقاد مواقفها في ٢٧ من ٣٣ دولة شملهم استطلاع للرأي، والتى يمكن تحليل الآراء الواردة بالاستطلاع إلى فئتين أساسيتين هما:

- *انتقاد عابر تغذيه جوانب محددة للولايات المتحدة يمكن أن تتغير بمرور الزمن مثل سياستها الخارجية.*
- *عداء لأمريكا يعكس عمق الكراهية تجاه معظم الجوانب للولايات المتحدة.*

ولكن السمعة الهابطة للولايات المتحدة قد تنتعش نظرا لجوانب الحياة الأمريكية مثل النظام السياسي والناس والثقافة والعلم والتكنولوجيا والتعليم والممارسات التجارية التى تعد مثار إعجاب في الخارج. في اقتراع في عام ٢٠٠٨ صنفت الولايات المتحدة على إنها عاشر دولة من ضمن ٢١ شملهم الاقتراع كدول مفضلة.

الدوافع والديناميات الإقليمية التى يمكن أن تشجع على تحسين الصورة:

- *أوروبا – يوروسيا : أوروبا الغربية ستكون الحليف الرئيسي في حلف شمال الأطلسي والمشكلات العالمية، وأوربا الشرقية ربما لن تتراجع في ايجابيتها اتجاه الولايات المتحدة نظرا لتوتر العلاقات مع روسيا.*
- *الشرق الأدني وجنوب آسيا: الاتجاه نحو مزيد من الالتزامات مع الولايات المتحدة لتحقيق تقدم في الصراع العربي الإسرائيلي، ومكافحة الإرهاب والنظر إلى القدرة العسكرية الأمريكية بشكل ايجابي.*
- *دول جنوب الصحراء الافريقية: ستظل ايجابية الرؤي نحو الولايات المتحدة، في ظل تواصل قيادة عسكرية جديدة ومساعدات إنسانية واقتصادية وتنموية.*
- *شرق وجنوب أسيا: ستعتمد على صورة الولايات المتحدة في وسائل الإعلام خاصة في الصين، وسيتواصل النظر إلى الولايات المتحدة على إنها شريكا في المسائل الأمنية يعول عليه في شمال شرق أسيا وجنوب شرق أسيا.*
- *أمريكا اللاتينية : سيكون من المهم مدى استعداد الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية لاعتبار المصالح المشتركة خاصة على المهام متعددة الأطراف مثل اعتراض الجريمة المنظمة والعصابات والاتجار بالمخدرات.*

توجد بعض العوامل التى ترى على إنها ايجابية للولايات المتحدة بشأن النظر إليها مثل:

- *الحذر من بعض القوي البازغة.*
- *معركة الأفكار مع الارهاب.*
- *حداثة أكثر من أمركة للعولمة.*

صورة الولايات المتحدة ستعتمد بشكل عام كيف يستقبل الأفراد في شتى أنحاء العالم صور للولايات المتحدة. بوجه عام فإن الاتجاهات الرئيسية تشير إلى أن المشاعر المعادية للولايات المتحدة آخذة في الانخفاض.

٣. هامش مالى أقل للخطأ:

الدولار الذي تميز لأكثر من ٦٠ عاما بفرادة كعملة الاحتياطى العالمي، عرضة لأزمة مالية كبري، ومن المحتمل أن ينخفض في سابقة لا مثيل لها ليصبح واحدا من ضمن متساوين في سلة العملات بحلول عام ٢٠٢٥، نتيجة أزمة ما أو عملية إعادة توازن تدريجي على الصعيد العالمى، مما سيقلل من خيارات السياسة الخارجية الأمريكية، ويضعف إمكانية اتخاذ أى اعمال عسكرية قوية.

٤. المزيد من التفوق العسكرى المحدود:

في عام ٢٠٢٥، ستظل الولايات المتحدة محتفظة بقدرات عسكرية فريدة من نوعها على الصعيد العالمي، وستستمر الدول الأخرى معتمدة عليها لضمان عالم أكثر أمنا، وحماية المشاعات العالمية، وضمان تدفق الطاقة، وشريك هام في مواجهة ظهور محتمل لقوي نووية معادية، وعامل ردع لأى سلوك عدواني من جانب دول نووية جديدة، ومواجهة الإرهاب العالمي.

ولكن خصوم الولايات المتحدة، من المحتمل أن يستمروا في اتباع استراتيجيات ترمي إلى عدم مماثلة للقوة العسكرية والسياسية لها، مثل عرقلة العمليات العسكرية الأمريكية من خلال هجمات على البنيات التحتية والاقتصاديات الهامة ومصادر الطاقة والنقل ومهاجمة مصالح أمريكية في الداخل، كوسيلة للتحايل على قوة الولايات المتحدة في أرض المعركة، بالإضافة إلى أن استمرار انتشار الصواريخ بعيدة المدى والأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، يمكن أن ينظر لها على أنها تقيد من حرية الحركة الأمريكية رغم تفوقها العسكري التقليدي.

الحلفاء التقليدين للولايات المتحدة خاصة الصين والهند قد يشعروا بدرجة أمان أقل مما هم عليه اليوم، نتيجة السلبيات الناتجة عن الاتجاهات الديمغرافية، وندرة الموارد، وتكثيف التنافس العسكري في الشرق الأوسط وشرق أسيا، خاصة إذا كان هناك أيضا شك في حيوية الضمانات الأمنية للولايات المتحدة.

٥. عواقب مفاجأة وغير مقصودة:

نظراً لأن الـ١٥ – ٢٠ سنة القادمة تتميز بعدم اليقين أكثر من مما هو مؤكد، فإن صدمات غير متوقعة ستؤثر في اللاعبين وليس فقط الولايات المتحدة، ولكن يبدو أن الولايات المتحدة أكثر قدرة على استيعاب تلك الصدمات، النظام الدولى الجديد أكثر هشاشة لكنها ستظل ضمن نظام عالمى وأقل استعدادا لآثار أمن الطاقة والتغير المناخي وزيادة الصراع ناهيك عن المفاجآت.

في حين أنه ليس سهلا أن نتوقع المفاجآت بحكم طبيعتها، فإن التقرير حاول أن يضع سيناريوهات مستقبلية بديلة لكل التغيرات المحتملة في دور الولايات المتحدة.

- عالم بلا الغرب: ستنسحب منه الولايات المتحدة، ويتضاءل دورها في التعامل مع أجزاء غير مستقرة من العالم، وبالتالى فإن الصين وروسيا والهند ستبحث عن شراكة جديدة (منظمة شنغهاي للتعاون). انهيار النظام العالمى في تكتلات إقليمية وغيرها ربما يؤذن ببداية عهد جديد من تباطؤ النمو الاقتصادي والعولمة وفاعلية اقل في التعامل مع قضايا مثل تغير المناخ وأمن الطاقة وزيادة احتمالية عدم الاستقرار السياسي.
- مفاجأة أكتوبر: عدم وجود إدارة فعالة للمفاضلات بين العولمة والنمو الاقتصادي والضرر البيئي سيكون أكثر مشاركة على نطاق واسع بين لاعبين أكثر من الولايات المتحدة مما يتطلب مزيداً من دور الزعامة الأمريكية ومؤسسات متعددة الجوانب لتجنب الأزمات. نتائج سوء تقدير للبعض الآخر (مثل الصين) سيكون لها تكاليف سياسية هامة مما سيصعب على الولايات المتحدة وغيرها وضع خطة لمزيد من التنمية الاقتصادية المستدامة بما في ذلك النزاعات بين الدول الكبرى.
- الشجار الذى سينشب بين البرازيل وروسيا والهند والصين *BRIC's*: تنامى قوى عظمى في مجال الطاقة وزيادة التنافس وانعدام الأمن يؤدي إلى مواجهة عسكرية بين الصين والهند، ولكن يعتمد على طرف ثالث في هذه القضية (البرازيل) للمساعدة في إعادة بناء النسيج الدولى. نظرا للفوضي بين هذه الدول فإن قوة الولايات المتحدة ستتحسن بقوة ولكن النظام الدولى سيكون أكثر طريقة غير ممهد بسبب اشتباكات مسلحة تؤدي إلى اضطرابات داخلية وتزيد الحماسة القومية.
- سياسات ليست دائما محلية: بعض القضايا مثل البيئة في ظل ظهور فاعلين غير دوليين فإنه للمرة الأولى سيوجد ائتلاف من أطراف غير

دولية تمثل الكوكب، يجب على الحكومات أن تستجيب لنصحهم وتتكيف مع تغير المشهد السياسي أو ستواجهه تكاليف سياسية.

٦. القيادة ستكون عامل أساسي:

تاريخيا، كانت الأفعال البشرية هى المحدد الأساسي للنتائج، وخلال القرن الماضى كان القادة (من أمثال لينين، وستالين، وهتلر، وزيدونج، تشرشل، روزفلت، ترومان) وأفكارهم (إيجابية أو سلبية) من ضمن أهم مغيرين للعبة، خلال الـ ١٥-٢٠ سنة القادمة من المحتمل أن يكون القادة (فرديا أو جماعياً) اساس لكيف ستحدث التطورات، خاصة من منطلق تأكيد النتائج الإيجابية.

اليوم يبدو انه من المحتمل أن الاتجاهات تتجه أكثر إلى مزيد من التفتت والتعارض، ولكن سوء النتائج ليس حتميا، والقيادة الدولية والتعاون الدولي لابد وأن تحل التحديات العالمية، هذه الدراسة تحاول أن تكون وسيلة مساعدة في يد واضعى السياسات للاتجاه نحو الحلول البديلة الإيجابية من بين البدائل المستقبلية.